

كلمة الأستاذ الدكتور/ جعفر عبد السلام
الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية
حول: "حرية التعبير.. على ضوء الوثائق الدولية
والنشرات المسيئة للإسلام"

من الأحداث التي باتت تضايقنا ليل نهار، ذلك الحدث الاستفزازي الذي تناقلته وكالات الأنباء والصحف، عن قيام صحيفة دانماركية بنشر رسوم كاريكاتيرية، تصور نبينا محمداً ﷺ بشكل غير لائق، ويكفي أنه في إحداها يُصور النبي ﷺ بعمامة بها قبلة.

وقد أحدثت هذه العملية - والتي للأسف أشيع أن صحفاً أخرى نرويجية وفرنسية وإنجليزية قد تناولت نشر نفس الرسوم - تأثيراً بالغاً على الشعوب والدول الإسلامية، حيث سحبت بعض الدول سفيرها من الدانمارك، وقاطعت شعوب أخرى كافة المنتجات الدانماركية، وهناك مظاهرات صاحبة انتشرت في معظم الدول الإسلامية تندد بهذا العمل المشين، ويبدو أن الاحتجاجات لن تتوقف.

وبالرغم من أن أقل ما يمكن المطالبة به هو صدور اعتذارات من الحكومات التي تصدر فيها هذه الصحف عما نُشر، وعن الإساءة لمشاعر أكثر من مليار وثلاثمائة مليون مسلم متشرين في أنحاء العالم، إلا أن ما قيل أنه اعتذار هو في الواقع أمر يستفز أي مسلم، فالتحفظات حول حرية الصحافة تمنع هؤلاء المسئولين من الاعتذار والاكْتفاء بالقول: «إنه يتفهم أن يكون المسلمون قد شعروا بالإهانة - وشدد على أهمية حرية التعبير في بلاده - وأن هذه الرسوم لا تسهم في تقوية الثقة بين المتدين لديانات مختلفة».

والواقع أنني أريد الاستناد إلى الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، لبيان ما إذا كانت مثل هذه النشرات التي تسيء إلى الأديان أو الرسل أو الرموز الدينية من الأمور التي تحميها حرية الصحافة!

والواقع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يحسمان الأمر، كما أن هناك العديد من الأحكام المقررة في وثائق عديدة صدرت من الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

إن حرية التعبير كما أعلنتها الأمم المتحدة في قرارها الصادر عام ١٩٤٦م، هي من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تُقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لها، وتتمثل في الحق في جمع الأنباء ونقلها ونشرها في أي مكان دون قيود. وقال البيان نفسه: «إن أحد العناصر التي لا غنى عنها في حرية الإعلام هو توافر الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، ومن قواعدها الأساسية الالتزام الأدبي بتقصي الوقائع دون تعريض، ونشر المعلومات دون سوء قصد».

ونجد في هذا المعنى نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م في المادة (١٩)، والتي جاءت تقول: «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية».

وقد فصلت الدول مرثياتها بخصوص أن تكون حرية التعبير مستقلة، والقيود التي يجب أن ترد على هذا الحق حتى لا يُساء استخدامه في المادتين: ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث جاءت المادة (١٩) تقرر:

«١- لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل.

٢- لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود، وذلك إما

شفاهاة أو كتابة أو طباعة، وسواء كان ذلك فى قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣- ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من هذه المادة بواجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك فإنها قد تخضع لقيود معينة، ولكن فقط بالاستناد إلى نصوص القانون، والتي تكون ضرورية:

(أ) من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين.

(ب) من أجل حماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق.

كما نصت المادة (٢٠) من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على ما يأتى:

١- تمنع بحكم القانون كل دعاية من أجل الحرب.

٢- تمنع بحكم القانون كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية والتي من شأنها أن تشكل تحريضاً على التمييز أو المعاداة أو العنف.

ويفهم من ذلك أن حرية التعبير - ككل الحريات الأخرى - ليست مطلقة أو بلاد حدود، وإنما هى مقيدة بمجموعة من القيود، أهمها: عدم الإساءة إلى الغير، وبحكم ذلك المثل القائم: «أنت حر ما لم تضر». ولا توجد دولة - بما فى ذلك الدول الغربية - تطلق حق التعبير للإساءة للغير، شخصاً كان أو مؤسسة، وأهم منها الإساءة إلى أى دين من الأديان.

ذلك أن الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان قد حسمت أمر حرية العقيدة، وضرورة احترامها، حيث ذكر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المادة (١٨):

١- لكل فرد الحق فى حرية الفكر والضمير والديانة. ويشمل هذا الحق حريته فى الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفى أن يعبر منفرداً أو مع آخرين بشكل علنى أو غير علنى، عس دبانته أو عقيدته سواء كان ذلك عن طريق العبادة أو التقيد أو الممارسة أو التعليم

٢- لا يجوز إخضاع أحد لإكراه من شأنه أن يعطل حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها.

٣- تخضع حرية الفرد في التعبير عن ديانته أو معتقداته فقط للقيود المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحقوقهم الأساسية.

٤- تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي باحترام حرية الآباء والأمهات والأوصياء القانونيين، عند إمكانية تطبيق ذلك في تأمين التعليم الديني أو الأخلاقي لأطفالهم تمشياً مع معتقداتهم.

وأكدت ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وتعاقب قوانين العقوبات - ومنها القانون المصري - من يسئ إلى الأشخاص أو الهيئات بالقذف أو السب أو الإهانة بعقوبة الجنحة، ويسرى ذلك على كل من يستخدم أية أداة إعلامية في هذا الغرض، سواء بالكلام أو بالصور أو بالكتابة... إلخ.

إذن، فالوثائق الدولية لحقوق الإنسان - وهي التي تشكل القانون الدولي في هذا المجال - تحرم إذن الإساءة إلى الغير وإلى الأديان بشكل عام، بل وتهيب بمختلف الدول أن تمنع هذه الإساءات وتعاقب عليها.

وقد أكدت الجمعية العامة على هذه المعاني في العديد من قراراتها، وأذكر هنا فقرات من القرارات التي أصدرتها بهذا الخصوص. فقد ذكرت في القرار رقم ٥٩ (د-١) المؤرخ ١٤ ديسمبر ١٩٤٦م: «أن حرية الإعلام حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لها. وتعنى حرية الإعلام ضمناً الحق في جمع الأنباء ونقلها ونشرها في أي مكان دون قيود. وهذه الحرية تشكل عاملاً أساسياً في أي جهد جدي يُبذل من أجل تعزيز سلم العالم وتقدمه.

وأحد العناصر التي لا غنى عنها في حرية الإعلام هو توافر الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، ومن قواعدها الأساسية الالتزام الأدبي بتقصي الوقائع دون تعريض ونشر المعلومات دون سوء قصد».

كما جاء بقرار الجمعية العامة المؤرخ في ١٢٧ (د-٣) في نوفمبر ١٩٤٧: «كافة أشكال الدعاية التي تنطوي على تهديد للسلم، والقرار ١٢٧ (د-٢) المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ الذي يطالب حكومات الدول الأعضاء بدراسة التدابير التي يرجى من اتخاذها فائدة على الصعيد الوطني للقيام -في الحدود التي تسمح بها إجراءاتها الدستورية- بمكافحة نشر الأنباء الزائفة أو المشوهة التي يكون من شأنها الإساءة إلى العلاقات الطيبة بين الدول».

وفي عام ١٩٤٨ ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة احترام القرارين السابقين، ودعت الدول إلى ضرورة التوفيق بين حرية الإعلام وعدم الإساءة إلى الغير، حيث رأى القرار أن هيئات الأمم المتحدة وجدت صعوبة عندئذ في توضيح وتطوير مفهوم حرية الرأي والتعبير، والاتفاق على القيود المشروعة لتلك الحرية، والتوصية باتخاذ تدابير فعالة من أجل إعمالها.

كما أنه قد ورد في المادة السابعة:

١- يشكل نشر الأفكار والمعارف على نطاق واسع، وعلى أساس من التبادل والمناقشة بأكبر قدر من الحرية، أداة جوهرية للنشاط الإبداعي والبحث عن الحقيقة وتفتح ملكات الإنسان.

٢- ينبغي أن يتجه التشديد في التعاون الثقافي إلى إبراز الأفكار والقيم التي من شأنها توفير مناخ صداقة وسلام. واستبعاد جميع مظاهر العداء في المواقف وفي التعبير عن الآراء، وبذل قصارى الجهد في نشر المعلومات وعرضها من أجل تأمين طابع الصدق».

الاتفاقية الخاصة بالحق الدولي في التصحيح

«تسعى الاتفاقية الخاصة بالحق الدولي في التصحيح، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٤ أغسطس ١٩٦٢م، إلى الارتفاع بمؤسسة تشكل جزءاً من القانون الوطني في بعض البلدان إلى المستوى الدولي. وتتجسد فكرتها الأساسية في قاعدة وجوب الاستماع إلى الرأي الآخر، أي أن الشخص الذي يرد ذكره في تقرير مطبوع يكون من حقه إبلاغ رأيه في الموضوع إلى القراء، وفي الاتفاقية تنفق الدول المتعاقدة على أن من حق كل دولة متعاقدة - إذا ادعت وجود كذب أو تحريف في رسالة إخبارية نقلها من بلد إلى آخر مراسلون أو وكالات أنباء في دولة متعاقدة أو غير متعاقدة ونشرت أو وزعت في الخارج، وكان من شأنها الإضرار بعلاقاتها مع دول أخرى أو مكائنها أو بكرامتها الوطنية- أن تعرض الوقائع من وجهة نظرها في رسالة تسمى "بلاغاً" تبعث بها إلى الدول المتعاقدة التي نشرت أو وزعت فيها الرسالة الإخبارية المذكورة. وتلتزم الدول المتلقية بتسليم البلاغ إلى العاملين في إقليمها من مراسلين ووكالات أنباء، بالطرق التي تستخدمها عادة لنقل الأنباء المتعلقة بالشؤون الدولية بقصد النشر، ولا تفرض الاتفاقية التزاماً قانونياً على الصحافة أو غيرها من وسائط الإعلام بنشر البلاغ.

غير أن الدول المتلقية تصبح ملتزمة بنشر البلاغ أيًا كان رأيها في الوقائع الواردة في الرسالة الإخبارية أو في البلاغ الذي يرمى إلى تصحيحها. وإذا تخلفت الدول المتلقية عن الوفاء بالالتزام المتعلق ببلاغ دولة متعاقدة أخرى، كان من حق هذه الأخيرة أن تأخذ بالنهج نفسه، على سبيل المعاملة بالمثل، إزاء بلاغ ترسله إليها الدولة التي تخلفت عن الوفاء بالتزاماتها.

وللدولة الشاكية أيضاً الحق في التماس الانتصاف من خلال الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم باستخدام وسائل الإعلام الموضوعية تحت تصرفه لتوفير العلنية

المناسبة للبلاغ وكذلك نص الرسالة الإخبارية، والتعليقات التي قدمتها له الدولة المشكو منها إذا وجدت. وتتضمن الاتفاقية أيضاً حكماً توفيقياً يتم بموجبه إحالة النزاعات التي يتعذر تسويتها بالمفاوضات إلى محكمة العدل الدولية.٤.

والله ولي التوفيق،،،

*** * ***